فوق الطاولة

د. سعد بساطة

((هداك المرض)): عـن مفهوم التضخّـم!

ما من مفردة جرى استعمالها مؤخرا بنفس التكرار؛ كمثل هذه الكلمة... وهنالك من يعرف معناها؛ أما البعض الآخر فلديهم تصورات مبهمة عنها؛ ولكن الغالبية العظمى؛ فتعتبره شيئاً غامضاً مذموماً؛ ولكن ليس بيدها فعل شيء حياله!

التضخّم بالتعريف هو: الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار. تضخم الدخل النقدي أو عناصره؛ أو ارتفاع التكاليف. ليس من الضروري أن تتحرك تلك الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، وبالتالي فإنها مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما.

بعد التضخم فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، ما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما كانت تستطيع شراءه بالأمس.

وهناك مقياسان أساسيان للتضخم: مؤشر أسعار المستهلك، ومؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي.

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرزها ذاك الناشئ عن التكاليف: ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو الخدمية. وهنالك التضخم الناشئ عن الطلب: بسبب زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات.

ولا ننسى التضخم الناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي الذي يمارس من قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا ونتيجة لذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

الكثيرون يعتبرون التضخم لصاً؛ أخطر من ذاك الذي يسرقك جهاراً نهاراً بقوة السلاح!

كيف نشرح التضخم لطفل في السادسة من عمره؛ بسيطة؛ نقول له كانت لعبتك بالعام الماضي تكلّف أمنية واحدة لما ترمي سنك المخلوعة باتجاه الشمس؛ هذه السنة ستكلّف نفس اللعبة؛ خلع ثلاثة أسنان!

ويفسر حلاق التضخم بقوله أنه دفع الزبون لمبلغ يزيد على ٧٠٠٠ ل.س قيمة حلاقة كانت تكلّف ٥٠٠ ليرة عندما كان لا يزال برأس الزبون شعر!

يمكن الحد من التضخم باتخاذ السياسات المالية والنقدية المختلفة (ضرائب على السلع الكمالية؛ سندات الدين العام؛ خفض الإنفاق الحكومي..).

بعد تأخير الساعة؛ تنهد أحدهم قائلاً: «مع التضخم.. فهذه الساعة هي الشيء الوحيد الذي وفرته طوال العام الماضي»..!

شاهدت صورة كاريكاتيرية منذ أيام عن شخص أمام محل تجاري يعرض سلعة بستين جنيهاً؛ انحنى لثوان بغية ربط حذائه؛ ومجرد أن رفع رأسه فوجئ بسعر السلعة قد تغير ليصبح ثمانين جنيهاً!

طرفة قرأتها بصحيفة فرنسية؛ شخص يعلن: باركولي؛ لقد دفعت آخر قسط عن سيارتي، ثم يتابع: لم تنته الأقساط؛ ولكن بسبب التضخم؛ ليس بإمكاني دفع المزيد!

ما الشيء المشترك بين سعر الدولار والثوب الأميركي عبر الزمن؟.. الجواب: الاثنان بحاجة لتعديل بسبب التضخم!

باحتفال فريد من نوعه باليوبيل الماسي للملكة إليزابيث؛ تم تخفيض قيمة طابع البريد الداخلي في بريطانيا من ٧ ونصف بنس إلى ٧ بنسات؛ وهذه بادرة عجيبة (كما لو نتحدث عن قطعة حجر نرميها فلا تطيع قانون الجاذبية ساقطة للأرض)!

صديق لي؛ يعمل في شركة عملاقة ببلد غربي؛ فوجئ بأحد الأشهر براتبه زائداً ٧ بالمئة؛ فلما سأل عن الزيادة – ظاناً منه أنها مكافأة– عرف لاحقاً بأنّ مرتبه مرتبط بـ٧١ سلعة؛ عندما تزداد أسعارها السوقية؛ يرتفع راتبه أوتوماتيكياً!

في الختام؛ كما أنّ كل السيدات يرغبن بالحفاظ على قوامهن دون «تضخم»؛ ويبذلن في سبيل ذلك الغالي والرخيص؛ فعلى الدولة المحافظة على أسعار السلع والخدمات؛ من دون تضخم –لا لأسباب جمالية– بل لضمان الأمن الاقتصادي للبلاد والعباد.

«الوطن» ترصد أسعار مستلزمات المدارس

٣٠٠ ألف ليرة تكلفة مستلزمات طالب الثانوي هذا العام وسعر بعض الدفاتر يصل إلى ٧٠٠٠ ليرة

عربش لـ«الوطن»: بضائع السورية للتجارة بجودة رديئة

جلنار العلي

بات سوريون كثر يستاؤون من ذكر شهر افتتاح المدارس، لما في ذلك من تكاليف تفوق طاقتهم ومداخيلهم الشهرية، فأصبحت مستلزمات طالب واحد تحتاج إلى أكثر من ثلاثة رواتب لدخوله فقط إلى المدرسة بلباسه الرسمي ودفاتره وأقلامه وكتبه، أي إننا لم نتطرق إلى أجور مواصلاته والدروس الخصوصية في حال كان من طلاب الشهادتين أو حتى في الصفوف الانتقالية.

بدايةً، جالت «الوطن» على بعض الأسواق والمكتبات لرصد أسعار المستلزمات المدرسية، فسجّل المريول المدرسي ذو النوعية المتوسطة ٢٢ ألف ليرة، في حين السادة (من دون طبعات أو زركشة) ذو الجودة المنخفضة فكان سعره ١٨ ألف ليرة، الحقائب الكبيرة التي يحملها طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية تراوح سعرها بين ٤٠-٧٥ ألف ليرة، أما حقائب الطلاب من الأعمار الصغيرة فوصل سعرها إلى ٣٥ ألف ليرة.

القميص المدرسي للإناث والذكور تراوحت أسعاره بين ٢٠-٤٠ ألف ليرة (وذلك على اختلاف الجودة والمنطقة)، والبنطال الرمادي والكحلي بـ٤٠ ألف ليرة، والبنطال الجينز الذي يُلبَس تحت المريول كان سعره ٢٠ ألف ليرة، في حين تراوحت أسعار الأحذية بين ٢٠-٢٥ ألفاً للفئات العمرية الصغيرة وبين ٣٠-٤٠ ألفاً بالنسبة للفئات العمرية الكبيرة.

وفي جولة على المكتبات، كان سعر الدفتر السلك الـ٢٠٠ ورقة يبدأ من ٥٥٠٠ وينتهي بـ٧٠٠٠ وذلك حسب حجم الورقة ونوعية الغلاف، أما الدفاتر الـ ١٠٠ ورقة من النوعية ذاتها فوصل سعره إلى ٢٣٠٠ ليرة، أما الدفاتر العادية ذات عدد الأوراق الـ١٠٠، فبلغ سعره ١٨٠٠ ليرة، والدفاتر ٥٠ طبق ١٢٠٠ ليرة.

وبلغ سعر (دزينة) أقلام الرصاص ٤٥٠٠ ليرة، وأقلام الحبر تراوح سعرها بين ٧-١٠ آلاف ليرة، أما أسعار المقلمة فتراوحت بين ٢٥٠٠-٢٠٠٠٠ ألف ليرة، وقد تراوح سعر المحاة والمبراة بين ٥٠٠-٨٠٠ ليرة، وسعر علبة الهندسة بين ٥-١٥ ألف ليرة.

بينما صالات «السورية للتجارة» قد خلت من التنوع بالماركات والأصناف، إذ وصل سعر المريول إلى ٣٠٠٠ ليرة، صناعة إحدى الشركات الحكومية، وسعر القميص الأزرق والزهري ٤٠٠٠ ليرة، والبنطال الكحلي والرمادي ٣٠٠٠ ليرة، أما الدفاتر ٥٠ طبقاً بـ١٠٠٠ ليرة، والـ ١٠٠ طبق بـ٢٠٠٠ ليرة، والـ ٢٠٠ طبق بـ٣٥٠٠ ليرة، أما أقلام الحبر فكان سعر الواحد منها ٣٥٠ ليرة، بينما تراوح سعر الحقائب بين ١٥-٣٨ ألف ليرة.

منال وهي أم لأربعة أولاد، تشير في حديثها لـ«الوطن» أنها تحتاج نحو ٨٥٠ ألف ليرة لتأمين المستلزمات المدرسية لأبنائها الأربعة علماً أنها لن تختار الألبسة والقرطاسية ذات النوعية الجيدة، موضحة أن ابنتها في الصف الحادي عشر علمي تحتاج إلى نحو ٣٠٠ ألف ليرة، أما ابنها الثاني وهو في الصف التاسع يحتاج إلى ٢٥٠ ألف ليرة، أما أبناها الصغيران وهما في المرحلة الابتدائية فيحتاج كل منهم إلى ١٥٠ ألف ليرة.

وحول عرض التقسيط الذي قدمته «السورية للتجارة» للعاملين في الدولة بسقف ٥٠٠ ألف ليرة من دون فوائد، فبيّنت منال أنها ذهبت إلى أكثر من صالة للتبضّع منها ووجدت أن الكثير من الصالات تفتقر لأنواع معينة من الدفاتر والملابس يرغب فيها أولادها، وأن الأنواع الموجودة أصنافها رديئة ولن يستطيع أبناؤها الاستفادة منها أكثر من فصل واحد على الأكثر.

من جانبه بدأ الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» بانتقاد البضائع والمواد الموجودة في الصالات الحكومية، واصفاً مؤسسة السورية للتجارة بأنها كذبة كبيرة، مستذكراً ما قاله وزير التجارة الداخلية في إحدى الورشات إن هذه المؤسسة تعدّ أكبر سلسلة سوبر ماركت في العالم تتضمن ١٦٠٠ صالة موزعة على كامل الجغرافيا السورية، معلقاً على ذلك: «هذا يعني أن تكون هذه المؤسسة قادرة على تنمية السوق، ولكن هذا كلام نظري ولم يتحقق منه شيء على أرض الواقع».

وحول أنواع الألبسة المدرسية في هذه الصالات، فأشار عربش إلى أن معظم هذه البضائع من ماركات قليلة الطلب ولم يعتد عليها المستهلك السوري، مضيفاً: «أي إن معيار الجودة غائب عن الفكر الحكومي، فتكتفي بتأمين السلع مهما كان نوعها، ومعظمها تكون ذات جودة رديئة من الأصناف الثالثة والرابعة، أي إنها تنظر للشعب كمستهلِك بالنسبة لها».

واعتبر عربش أن تقصير الحكومة يتمثل في عدة جوانب، واحد منها أنها تصدر قراراتها التي تمس معيشة المواطن وفق ما يرفع لها من تقارير غالباً تبين لها أن الوضع بخير، إضافة إلى أنها ضائعة بين أن تعمل كحكومة تدير ملفات الشعب أو أن تعمل كتاجر، مشيراً إلى أن المطلوب منها في المرحلة الحالية أن تنسحب من هذا الدور وأن توجد المناخات والقوانين الاقتصادية السليمة، وخلق منافسة في السوق ما يدفع الأسعار للتوازن، وبالتالي تمارس الحكومة أيضاً دوراً رقابياً لضرب مكامن الخلل.

وفي السياق ذاته، قال عربش: «أسمع كلاماً من الناس حول أن تكلفة مستلزمات الطالب الواحد تتراوح بين ٢٥٠-٥٠٠ ألف ليرة، وهذا الأمر لا تقدر عليه العائلات، ولكن تحاول اليوم الجمعيات الخيرية أن تحل هذه الإشكالية من خلال مساعدة الناس في هذا الموسم، ولكن هذا ليس حلاً، فيجب أن يكون هذا الدور منوطاً بالمدارس التي كانت تقوم سابقاً بتحديد الطلاب الفقراء وتقديم الاحتياجات لهم، وهذا الأمر لم يعد موجود اليوم».

أخبار مبشرة عن الزيتون والتقديرات تصل إلى ٨٢٠ ألف طن

خبير زراعي لـ«الوطن»: من المتوقع أن يفيض عن حاجة القطر وأسعار زيت الزيتون تتعلق بالمخزون المتوافر والسماح بالتصدير

رامز محفوظ

بين الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة في تصريح لـ«الوطن» أن إنتاج محصول الزيتون لموسم ٢٠٢٢ الذي قدره مكتب الزيتون في وزارة الزراعة بحدود ٨٢٠ ألف طن يعتبر إنتاجاً كبيراً ومن المتوقع أن يفيض عن حاجة القطر من الزيت والزيتون.

وأضاف: إن إنتاج الزيتون تحكمه ظاهرة المعاومة التي تعني أن الشجرة تحمل في سنة حملاً غزيراً وفي السنة التالية تحمل حملاً منخفضاً، لافتاً إلى أن السنة الماضية كانت سنة معاومة لذا كان الإنتاج منخفضاً وبالتالي فإنه من الطبيعي أن يزداد الإنتاج في السنة التالية وهي السنة الحالية.

وأشار إلى أن إنتاج سورية من الزيتون كان بشكل تقليدي قبل الأزمة بحدود ١,١ مليون طن واستمر هذا الإنتاج حتى عام ٢٠١٣ لكن مع خروج بعض المساحات المزروعة بالزيتون التي كان يضاف إنتاجها للسوق نتيجة الحرب الإرهابية على سورية بدأ الإنتاج ينخفض.

وأوضح قرنفلة أنه مع التصدير بكل أشكاله وليس لزيت الزيتون فقط باعتباره محفزاً لزيادة الإنتاج، مضيفاً: في حال كان هناك إنتاج محلي غزير من الزيت ويوجد فائض فيه عن الحاجة فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر السلعة لأقل من التكلفة في السوق المحلي، وبالتالي فان هذا الأمر سيؤدي إلى توقف نسبة من المزارعين عن الإنتاج بينما في حال كان هناك تصدير نتيجة وجود فائض في الإنتاج فإن ذلك سينشط الأسعار للوهلة الأولى ولفترة مؤقتة ومن ثم سينخفض أي بمعنى أن السعر سيزداد في السنة الأولى ومن ثم سينخفض في السنة التالية لأن المزارع يكون قد تشجع على الزراعة وازداد إنتاجه أكثر.

وأكد أن التصدير مهم جداً خلال الفترة الراهنة وخصوصاً للمنتجات الزراعية التي تعتمد عليها الحكومة بشكل رئيسي، لافتاً إلى أن من ناتج تصدير المنتجات الزراعية تتم تغطية تكاليف استيراد مستلزمات القطاع الزراعي وبقية القطاعات من صناعات دوائية وغذائية وغيرها.

وبين قرنفلة أن وزير الاقتصاد صرح سابقاً بأن ٨٥ بالمئة من صادراتنا في سورية هي زراعية، وانه لولا تصدير هذه النسبة وتحقيق عائد من القطع الأجنبي لكانت البلاد تأثرت بشكل كبير باعتبار أن هناك صعوبة باستيراد الأدوية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من المواد المستوردة الأخرى التي يحتاجها البلد بشكل أساسي.

وعن احتمال انخفاض سعر زيت الزيتون للموسم الحالي نتيجة زيادة الإنتاج عن العام الماضي بين قرنفلة أن انخفاض سعر زيت الزيتون أو ارتفاعه يتعلق بالمخزون المتوافر من المادة وفي حال كان هناك مخزون فإن الأسعار حتماً ستنخفض، أما في حال عدم توافر مخزون وكان هناك تصدير فإما أن يحافظ زيت الزيتون على سعره الرائج حالياً في السوق أو لربما يرتفع.

وختم بالقول: إن استهلاك سورية من زيت الزيتون يتراوح بين ٨٠ و٨٥ ألف طن سنوياً ووفقاً لتقديرات مكتب الزيتون للموسم الحالي الذي توقع أن يكون إنتاج الزيت بحدود ١٢٥ ألف طن فإن هذا يدل على وجود فائض في الإنتاج.

وكان مكتب الزيتون في وزارة الزراعة قد قدر إنتاج محصول الزيتون لموسم ٢٠٢٢ بحوالي ٨٢٠ ألف طن وهو موسم جيد مقارنة بالموسم الماضي الذي لم يتجاوز ٥٦٠٣١٧ طناً.

وبينت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة عبير جوهر أن حوالي ١٢٣ ألف طن تم تخصيصها كزيتون مائدة والقسم الأكبر من الإنتاج الذي قدر بحوالي ٦٩٧ ألف طن خصص للعصر حيث يتوقع أن ينتج عنها هذا الموسم حوالي ١٢٥ ألف طن زيت.

وقالت جوهر إن التقديرات الأولية بينت تراجعاً في الإنتاج بشكل أساسي في محافظة حلب وزيادة ملحوظة لإنتاج الزيتون في محافظتي اللاذقية وطرطوس بحوالي ٣٦٦ ألف طن بما يعادل ٤٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج حيث تحتل اللاذقية المرتبة الأولى، وهذا يتطلب اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للمحافظة على الإنتاج ومراقبة عمليات التصنيع بشكل جيد للحصول على كميات جيدة من زيت الزيتون وبجودة عالية، موضحة أن إدلب تحتل المرتبة الثانية بالإنتاج بحوالي ١٥٩ ألف طن ثم طرطوس ب١٥٦ ألف طن.

وأكدت أن تقدير إنتاج الزيتون في المناطق الخارجة عن السيطرة في محافظات حلب وإدلب والغاب والرقة والحسكة ودير الزور بحوالي ٢٣٨٦٢٨ طناً وهي تشكل حوالي ٢٦ بالمئة من مجمل الإنتاج.

وأشارت إلى أن الحالة العامة لأشجار الزيتون جيدة مع ظهور علامات الجفاف على الثمار نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ما يتطلب إجراء ري تكميلي لأشجار الزيتون خلال هذه الفترة، لافتة إلى أنه لم تسجل المصائد الخاصة برصد نشاط حشرة ذبابة ثمار الزيتون أي قراءات تستدعي المكافحة الكيميائية بشكل كبير وكانت أغلب الإصابات دون العتبة الاقتصادية حتى تاريخه، حيث تم التنسيق مع دوائر الوقاية في مديريات الزراعة والتأكيد على متابعة قراءات المصائد خلال الفترة القادمة لتوقع حدوث نشاط لذبابة ثمار الزيتون في المناطق الساحلية في حال حدوث هطلات مطرية وتوافر الظروف المناسبة لنشاطها من حرارة ورطوبة.

فيروس «التضخم» يجتاح العالم.. ارتفاع أسعار غير مسبوق منذ ٤٠ عاماً

سيروب لـ«الوطن»: البنوك المركزية تأخرت في استخدام أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم

فراس القاضي

منذ أكثر عام، يسطر الحديث عن التضخم الاقتصادي وتوقعات ارتفاعه أو انخفاضه، وأثره في السكان بشكل كبير على كل مواقع الدراسات الاقتصادية والمواقع البحثية التي تراقب الاقتصاد العالمي، وعلى المصارف المركزية وأحاديث وتصريحات خبراء الاقتصاد، لما له من آثار سيئة على كل مستويات الحياة، وخاصة في البلدان التي تعاني ظروفاً خاصة مثل سورية التي تجاوزت معدلات التضخم فيها حدّاً مهولاً جداً.

ولمن لا يعرف معنى التضخم الاقتصادي، فقد وردت له عدة تعريفات أكاديمية، لكنها تصب في الاتجاه والمعنى ذاتهما، ومنها أنه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الفعلية، وهو كذلك زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملات، ويقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية.. وأبسط هذه التعريفات وأقربها للفهم، أن التضخم هو فقدان القوة الشرائية بمرور الوقت، ما يعني أن كمية النقود التي تمتلكها لن تشتري لك اليوم ما اشترته أمس.

أرقام عالمية

كانت بداية ارتفاع نسب التضخم بشكل كبير وواضح مع انتشار جائحة كورونا وتوقف سلاسل التوريدات بسبب الحجر الذي فرضته أغلب دول العالم في العام ٢٠٢٠، والذي توقع له الكثير من الاقتصاديين انحساراً قريباً مع عودة سلاسل التوريدات إلى وضعها السابق، لكن كان لمجموعة من الأمور ومنها ارتفاع أسعار الشحن لمستويات غير مسبوقة رأي آخر، ثم كانت الضربة الكبرى التي صعدت مستويات التضخم وصعّبت الوصول إلى حلول سريعة وهي الحرب في أوكرانيا، وفيما يلي بعض أرقام ونسب التضخم التي سجلتها دول العالم حسب آخر تحديثات المؤسسات الاقتصادية فيها وفي العالم:

الولايات المتحدة الأميركية التي قالت وزارة العمل فيها إن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى ٨,٦ في المئة في أيار الماضي، بعد أن تراجع قليلاً في نيسان الماضي، وهو أعلى معدل ارتفاع منذ عام ١٩٨١. وفي بريطانيا، قفزت معدلات التضخم من جديد لتسجل أعلى مستوياتها خلال شهر حزيران الماضي، ووصل إلى ٩,١ بالمئة، وسط توقعات بأن تشهد البلاد مزيداً من الركود الاقتصادي على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية.

وبحسب شبكة «بي بي سي» البريطانية، فإن الأسعار ارتفعت بأسرع معدل لها منذ ٤٠ عاماً بسبب الارتفاع القياسي في تكاليف الوقود والطاقة، ومن المتوقع أن يصل التضخم إلى ١١ بالمئة في وقت لاحق من هذا العام.

وفي فرنسا، شهد معدل التضخم تسارعاً أكبر خلال حزيران الماضي، ليصل إلى ٥,٨ بالمئة على أساس سنوي، مقابل ٥,٢ بالمئة في أيار الماضي، وفقاً لتقدير أولي مؤقت للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، إلا أنه لا يزال أدنى معدل للتضخم في الغرب الصناعي، وأقل بكثير من ألمانيا التي سجلت ٧,٣ بالمئة، وإسبانيا ٩,٨ بالمئة وهولندا ١١,٩ بالمئة.

تضخم عام وتضخم رئيسي

الدكتورة رشا سيروب العميد الأسبق لكلية الاقتصاد في القنيطرة، بدأت حديثها لـ«الوطن» عن التمييز بين التضخم العام: وهو مقياس للتضخم الإجمالي داخل الاقتصاد بما في ذلك أسعار المواد الغذائية والطاقة، وبين التضخم الرئيسي الذي يستثني مكونات الغذاء والطاقة التي تميل إلى أن تكون أكثر تقلباً وعرضة للارتفاعات التضخمية، لذلك لا يعكس التضخم العام مدى الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة في استهلاك الأسر، وبالتالي لا يعطي صورة دقيقة للاتجاه التضخمي في الاقتصاد، موضحة أن ما يشعر به المواطن هو الارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة، ومع ذلك، على الرغم من أن أسعار هذه السلع قد تزيد أو تنخفض بشكل متكرر بمعدلات سريعة، إلا أن اضطرابات أسعار هذه السلع غير مدفوعة بشكل أساسي بالتغير الإجمالي للاقتصاد. بدلاً من ذلك، غالباً ما تكون التغييرات في أسعار الغذاء والطاقة مرتبطة على الأرجح بعوامل مؤقتة قد تنعكس في وقت لاحق.

رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل

وتوضح سيروب أنه فعلياً بدأ التضخم العام يتجاوز حدوده المستهدفة في اقتصادات الدول المتقدمة منذ أوائل ٢٠٢١، مدفوعاً بسياسات التحفيز النقدية «التيسير الكمي» وخطط الإنقاذ التي لجأت لها حكومات دول العالم للحد من آثار انتشار كوفيد ١٩. وقد تأخرت البنوك المركزية في استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى «معدلات الفائدة» للحد من التضخم، لأنها قللت من خطورة آثار التحفيز خلال الوباء. حيث كان من المتوقع أن تعود سلاسل التوريد المعطّلة وجانب العرض في الاقتصاد إلى طبيعتها بشكل عام أسرع بكثير مما كان عليه الحال.

لكن مع الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرت في إمدادات الطاقة والغذاء، بات للتضخم العام مستوى جديد أكبر بكثير من المستهدف، لذا فإن توقعات التضخم المستقبلي ستكون عرضة للكثير من عدم اليقين، وخاصة إذا ساءت الحرب الروسية الأوكرانية، قد يصل التضخم إلى ذروته مع بداية فصل الشتاء من هذا العام، إذ إن الغذاء والطاقة سوف يدفعان التضخم العام إلى الجموح، سيؤدي تغير المناخ إلى جعل إنتاج الغذاء العالمي أكثر تقلباً ودفع الأسعار إلى الارتفاع، وسيؤدي التحول الأخضر إلى ارتفاع أسعار الطاقة. وحينها سيتدخل السياسيون في الاقتصاد لتخفيف الآلام الناجمة عن هذا الارتفاع، لكن هذه القرارات ستحافظ فقط على نمو الاقتصاد الاسمي بسرعة وبالتالي الحفاظ على التضخم لفترة أطول، ويبلغ معدل التضخم العام حالياً ضعف معدل التضخم الرئيسي، لذا يجب تحديد أسعار الفائدة القصيرة الأجل أعلى بكثير للحد من التضخم.

الحل في الإنتاج

وترى سيروب أنه في بيئة تضخمية، يجب أن يزداد الإنتاج المادي بشكل كبير، وعلى المستثمرين الاستثمار في العالم الملموس لتعويض مخاطر التضخم من أجل الحفاظ على الثروة بالقيمة الحقيقية، لأنه في حال ركزت البنوك المركزية كثيراً على التضخم الرئيسي، فقد تكون النتيجة خطأ فادحاً، وسيكون الغذاء والطاقة عنوان أزمتنا لسنوات قادمة. وهو ما يستدعي أن تتزامن السياسات النقدية مع تحفيز الاستثمار في العالم المادي (وليس الخدمي).